

الدورة السبعون بعد المائة للمجلس

البند 21: التطورات في المنتديات التي تهتم ولاية منظمة الأغذية والزراعة

تتوجه منظمة الأغذية والزراعة بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي على دوره الحاسم في تأسيس الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، فضلاً عن مشاركته الفاعلة في هذه الشبكة ودعمه لها. وللشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية موقع إلكتروني مخصص يمكن الاطلاع عليه على العنوان التالي: <http://www.fightfoodcrises.net/>، ويتضمن معلومات محدثة بشكل دوري عن آخر التحليلات والفعاليات والبيانات الخاصة بالشبكة العالمية وشركائها. وتشمل المعلومات الرئيسية الجديدة ما يلي: التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2022؛ ونواتج الحوار الرفيع المستوى بشأن الأزمات الغذائية والتغذية في منطقة الساحل، الذي شارك في تنظيمه نادي الساحل وغرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية؛ وصفحة جديدة تجمع بين تحليلات الشركاء لتأثيرات الحرب في أوكرانيا في سياقات الأزمات الغذائية. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة مستعدة لتقديم عرض محدد عن الشبكة العالمية، سواء خلال دورة المجلس المقبلة، إذا طلب الأعضاء ذلك، أو في سياق آخر يتم الاتفاق عليه.

وتقرّ الشبكة العالمية بالنظم الغذائية الهشة وبتهميش المناطق الريفية، إلى جانب الأزمات البيئية والسياسية والاقتصادية، باعتبارها أسباباً جذرية لانعدام الأمن الغذائي الذي غالباً ما يكون متفاقماً في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية بسبب الصراع وانعدام الأمن، والأحوال الجوية القسوى، والصدمات الاقتصادية. وفي البلدان التي تعاني من أزمات غذائية، تفاقمت أوجه الضعف القائمة تدريجياً بفعل تأثير مختلف الأزمات والصدمات التي لها آثار تراكمية. وإنّ تأثيرات هذه الأزمات كلها ليست مترامنة فحسب، بل يزيد الأثر المضاعف المترتب على كل منها الحالة سوءاً عاماً بعد عام.

وفي ظل الوضع الراهن، تقدم الشبكة العالمية بيانات وتحليلات قائمة على توافق الآراء من أجل تحسين فهم الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد وحجمه وشدّته دعماً لعملية اتخاذ القرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. واستناداً إلى هذه الجهود، يتسع نطاق التركيز الحالي لعمل الشبكة العالمية ليشمل استخدام هذه الأدلة في تحديد حلول مشتركة في محور التفاعل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل معالجة الأسباب الجذرية المحددة للأزمات الغذائية في سياق معين. ويتمثل نهج الشبكة العالمية في عقد اجتماعات لأصحاب المصلحة على امتداد محور التفاعل هذا، عن طريق حوارات مخصصة في مجال السياسات على المستوى القطري تجمع بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في الموارد، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويتمثل الهدف من هذه الحوارات في التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي استناداً إلى الأدلة، وتحديد الأولويات والإجراءات بصورة مشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد وتعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تعترف بالكامل بأهمية الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وتدعم أنشطتها التي تطل مختلف وحدات المنظمة. وبينما تتمتع الشبكة العالمية بوجود قوي في مكتب الطوارئ والقدرة على الصمود في المنظمة، فإنها مندمجة أيضاً على نحو جيد في سائر أنحاء المنظمة. فتعمل في إطار جهودها الرامية إلى توفير بيانات وتحليلات جيدة النوعية وحسنة التوقيت، بالتعاون الوثيق مع عدة شعب في مسار العمل الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتوجيه

من رئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة. وتعمل على وجه الخصوص مع شعبة الأسواق والتجارة وشعبة اقتصاد النظم الزراعية والغذائية التي تستضيف نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي يمثل المعيار الذهبي لتحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية، وعنصرًا أساسيًا في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، ولعمل الشبكة العالمية. وعلاوةً على ذلك، وفي ما يتعلق بالجهود على المستوى القطري، تعمل الشبكة العالمية على نحو وثيق مع ممثليات المنظمة، للاستفادة أيضًا من سائر القدرات الفنية ذات الصلة في المنظمة وفقًا للاحتياجات المحددة للبلدان. ويشمل ذلك على سبيل المثال، التعاون مع شعبة التحول الريفي الشامل والإنصاف بين الجنسين، في مجال الحماية الاجتماعية باعتبارها نسيجًا ترابطيًا مجددًا في البلدان التي تعاني من أزمات غذائية.

ويسرّ شعبة الإحصاءات في المنظمة التنويه بالاهتمام الذي توليه شيلي لمؤشر الفقر الريفي المتعدد الأبعاد الذي اشتركت في إعداده منظمة الأغذية والزراعة ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية؛ وهي على استعداد لتقديم مزيد من المعلومات المطلوبة.

وتودّ شعبة الإحصاءات في المنظمة، على وجه الخصوص، الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق مؤشر الفقر الريفي المتعدد الأبعاد على مناطق ريفية يجري تحديدها على أساس أي معيار ذي صلة بالنسبة إلى الأعضاء، أو أي معيار متفق عليه دوليًا للمناطق الريفية.

ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن مؤشر الفقر الريفي المتعدد الأبعاد في التقرير المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية على الرابط التالي: <https://www.fao.org/food-agriculture-statistics/resources/publications/statistical-development-series/en/> (منظمة الأغذية والزراعة ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، 2022). قياس الفقر الريفي استنادًا إلى نهج متعدد الأبعاد: مؤشر الفقر الريفي المتعدد الأبعاد. سلسلة التنمية الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، العدد رقم 19. روما. منظمة الأغذية والزراعة) [متاح باللغة الإنكليزية]. وإذا اقتضى الأمر ذلك، فإن شعبة الإحصاءات في المنظمة مستعدة لتقديم المزيد من التفاصيل والردّ على أسئلة أكثر تحديدًا خلال اجتماع مخصص لذلك.

وتقر المنظمة بالدعم القوي الذي تواصل اليابان تقديمه في تنفيذ خطة عملها وترحب به، وتؤكد من جديد على التزام المنظمة المستمر بتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود واستدامتها كوسيلة من وسائل دعم سبل المعيشة الهشة.

وتعرب المنظمة عن امتنانها للدعم الذي تلقتته من وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في اليابان. فقد كان ذلك كافيًا لتمكين شعبة اقتصاد النظم الزراعية والغذائية، وشعبة الأسواق والتجارة في المنظمة من تنفيذ أعمال مشتركة في إطار المشروع المعنون "الخطوط التوجيهية لزيادة قدرة سلاسل الإمداد الزراعية على الصمود." ويجري وضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية تلك مع مراعاة التعقيبات القيّمة جدًا التي ترد من وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في اليابان.

وستكون الخطوط التوجيهية بمثابة مرجعية دولية بشأن قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في مواجهة مختلف أنواع الصدمات. ومن المتوقع أن يتم توزيعها على نطاق واسع بين صانعي السياسات واستخدامها كمشورة من الصف الأول

لقرارات السياسات الزراعية في البلدان في سياق الصدمات. ويجوز لحكومة اليابان أن تقدم الخطوط التوجيهية في عدد من الاجتماعات الدولية، بما في ذلك اجتماعات مجموعة العشرين.

ويجري إدراج المؤشرات التي جرى وضعها لتقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2021 في عدد من الجهود التي تركز على قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود. وفي عام 2022، تعتمد المنظمة إدراج مؤشر مرونة المصادر الغذائية بالبروتينات والدهون في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (فاوستات) وتحديثه سنويًا بعد ذلك. ويجري أيضًا اعتماد مؤشر مرونة المصادر الغذائية بالبروتينات والدهون كأحد المؤشرات لقياس إمكانات القدرة على الصمود، وذلك من قبل ائتلاف من المؤسسات يضم جامعة جون هوبكنز، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، وتعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان وغيرها. وأخيرًا، يجري استخدام مجموعة المؤشرات الواردة في تقرير حالة الأغذية والزراعة حاليًا لإرشاد مناقشات السياسات الوطنية بشأن قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في إندونيسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.